

THE COMMITTEE FOR THE RELEASE OF

HOSTAGES AND DETAINEES IN IRAQ

P.O. BOX 3713, GLASGOW G41 3WG , SCOTLAND, UK.

Chairman : DR. KAMAL KETULY
Vice Chair : HUSSEIN MEHDI, Tel: 0044-7887871373
Secretary : IAN HUNTER, Tel/Fax: 0044 (0) 1416491093
E-mail : iraqi_hostages@hotmail.com
Website : www.9neesan.com/iraqihostages

دعوى جنائية حول جرائم الابادة الجماعية ضد الانسانية الى:

المحكمة العراقية الخاصة لجرائم الحرب ولمحاكمة صدام حسين واركان نظامه البعثي السابق في العراق.

القضية:

- 1- التسفيرات اللاقانونية لعشرات الآلاف من الاكراد الفيلية وغيرهم من المواطنين العراقيين الى ايران خلال الفترة 4 نيسان 1980 الى 9 أيار 1990.
- 2- حجز شبابهم في العراق دون قرار قضائي او حكم أو تهمة جنائية .
- 3- اختفاء الآلاف منهم وبدون أثر وعدم معرفة مصيرهم لحد الان.
- 4- حجز اموالهم المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها دون وجه حق ودون قرار قضائي .

مقدم الشكوى الجنائية : لجنة اطلاق سراح الرهائن والمحتجزين في العراق / الدكتور كمال قيتولي.

المتهم : صدام حسين وطه الجزراوي وبرزان التكريتي ومدير الأمن العام ومدير جهاز المخابرات والاعضاء السابقين في المجلس المسمى بـ (مجلس قيادة الثورة في العراق) ومن يظهره التحقيق ممن شاركوا في هذه الجرائم.

اننا نتهم المذكورين اعلاه بما يلي:

1. القيام بتسفيرات غير قانونية وبطرق لانسانية وتتسم بالقوة والوحشية وبدون سابق انذار لآلاف من المواطنين والعوائل العراقية وترحيلهم الى ايران خلال الفترة 4 نيسان 1980 الى 9 أيار 1990 وبطرق غاية في الهمجية والبعيدة عن الأساليب الأنسانية واتهامهم بالتبعية الايرانية. (ثمة قرارات عديدة صادرة من قبل صدام حسين شخصيا بهذا الخصوص وقرارات تنفيذية من قبل اعوانه ، كما نرجوا الاشارة الى التقارير الرسمية والملفات الموجودة في الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولي، ومن الحكومة الايرانية ومنظمة السجناء الاحرار في بغداد).

2. احتجاز الكثير من افراد العوائل المسفرة وسجنهم في مختلف السجون والمعتقلات العراقية كرهائن وبتهمة التبعية العراقية.

3- تعذيب واهانة وقتل و اختفاء حوالي 4000 شخص ومن ضمنهم اطفال وكبار السن ولم يعرف مصيرهم لحد الان ولاحتى مواقع قبورهم ومايدل على وفاتهم والطريقة التي قتلوا فيها .
(التقرير الكامل ونتائج البحث لهذه القضية مرفق مع هذه الدعوى).

(وكمثال على احد حالات التسفير هو تسفير عائلتي واقربائي وحجز شقيقي جمال قيتولي و 11 من ابناء اعمامي وابناء خالاتي منذ شهر نيسان 1980 لم نعرف مصيرهم لحد الان). عند هذه اللجنة اسماء وتفاصيل عن اكثر من 900 شخص محجوز ولم يعرف مصيرهم لحد الان.
القوائم بأسماء المحتجزين المختفين مرفقه مع هذه الدعوى بالعربية والانكليزية.

3. مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة بالاضافة الى الوثائق الثبوتية والشخصية للمسافرين.

4. اجبار الزوج او الزوجة المتزوجة من المتهم بالتبعية الايرانية على الطلاق عند تسفيرهم وتفريق وتشتيت العوائل واجبار الزوجات على الزواج من البعثيين الموالين لصدام حسين.

5. تسفير اطفال بدون ذويههم وكذلك عدد من المعوقين لوحدهم وبدون تقديم اي مساعدة لهم.

6. اجراء التجارب الكيماوية والبايولوجية على الرهائن المحتجزين في السجون والمعتقلات الصدامية في العرق. (يوجد شهود من بعض الرهائن الذين تم اطلاق سراحهم في نهاية الثمانينات وهؤلاء مستعدون للأدلاء بشهادتهم وكمثال يرجى الاطلاع على موقع اللجنة على شبكة الانترنت:

www.9neesan.com/iraqihostages

في 2004/7/1 وعند التحقيق الاولي مع صدام حسين وبرزان وبقية اعضاء النظام السابق وجهتم 7 تهم رئيسية فقط ضد صدام حسين وبقية المتهمين بجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية في العراق ودول الجوار. ولكن قضيتنا هذه، المرفوعة اعلاه لمحكمتكم الموقرة، لم يشر اليها او يتهم صدام واعوانه بها! مع اننا على يقين انكم وكل القيادة العراقية الجديدة، تعرفون هذه القضية جيدا وبكل تفاصيلها. ولاسيما ان جريمة التسفيرات وحجز واختفاء المحتجزين كانت من اولى الجرائم الكبرى الذي قام بها نظام البعث ضد الاكراد الفيلية وشرائح اخرى من الشعب العراقي وقبل حوالي ستة اشهر من اعلانه الحرب على ايران والمباشرة بجرائم الابادة السبعة التي وجهتموها له ولبقية المتهمين. ولهذا فنحن وكل العوائل التي شملتها جريمة التهجير وبضمنها اهالي الرهائن المختفين نسأل لماذا هذه القضية والدعوة المهمة (نسميها الدعوى الثامنة ولو بالتسلسل التاريخي لجرائم صدام واعوانه يجب ان تكون الدعوى القضائية هذه ضمن الدعوى الموجهه ضد صدام) قد نسيت ولم يشر اليها اطلاقا في لائحة الاتهام في 2004/7/1 ضد صدام وباقي المتهمين؟

ان هذه الجريمة الكبرى بحق عوائلنا واخواننا المختفين والمجهولي المصير لايمكن لنا ان ننساها ولا ان نغفوا عن صدام واخوانه واعوانه، ونطالب محكمتم الخاصة ووزارة العدل العراقية ووزارة حقوق الانسان والحكومة العراقية الانتقالية الجديدة تثبيت القضية المذكورة اعلاه وأجراء التحقيق الأبتدائي والقضائي وجلب صدام واخوانه والقياديين السابقين معه الى محكمتم الخاصة وتوجيه التهمة الثامنة لهم والاعلان عنها. ونحن مستعدين لتقديم كل المساعدات المطلوبة وتقديم الادلة الخاصة بالأتهم وتسهيل أحضار الشهود وتقديم المستلزمات القانونية لمحاكمة صدام واعوانه لكي ينالوا الجزاء العادل لهذه الجرائم البشعة والمخالفة للقانون والعدالة والتي ارتكبت بحق مئات الآلاف من المواطنين العراقيين. وستكون مثالا لترسيخ العدل والمساواة في العراق.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير

كمال عزيز قيتولي

عن لجنة اطلاق سراح الرهائن والمعتقلين في العراق

2004/7/24

التقرير المفصل للدعوى القضائية ضد صدام واعوانه في المحكمة العراقية الخاصة بجرائمهم الانسانية:-

عمليات التهجير لمئات الآلاف من الاكراد الفيلية ومواطنين عراقيين آخرين الى ايران خلال الفترة ما بين 1980/4/4 الى 1990/5/9 وحجز واختفاء الآلاف من ابنائهم وبناتهم.

بدأت عمليات تهجير هؤلاء المواطنين بتاريخ 1980/4/4 حيث تم تهجير العوائل بعد مصادرة كل ممتلكاتهم ووثائقهم الشخصية (الجنسية العراقية ، هوية الاحوال المدنية ، شهادة الجنسية العراقية ، دفتر الخدمة العسكرية ، رخصة القيادة ، هوية غرفة التجارة بالنسبة للتجار ، هوية اتحاد الصناعات العراقي بالنسبة لاصحاب المشاريع الصناعية ، ووثائق الممتلكات ، الشهادات المدرسية والجامعية ، والخ).

ان القيادة العراقية العليا وبأمر من الرئيس العراقي صدام حسين اتخذت هذا القرار السري واعتبرت شرائح معينة من المجتمع العراقي (الاکراد الفيليين والفرس وبعض العرب) تبعية ايرانية او ذوي اصول ايرانية وذلك بالرغم من ان هؤلاء مولودين هم واباؤهم واجدادهم في ارض العراق والبعض منهم تمتد اصولهم الى فترة ما قبل ظهور الاسلام. وكان الغرض من هذه السياسة هو التحضير للحرب العراقية – الايرانية التي بدأت ايلول من عام 1980.

لقد بلغ مجموع العراقيين المهجرين الى ايران خلال الفترة من 1980/4/4 لغاية 1990/5/19 حوالي مليون فرد حسب احصائيات الصليب الاحمر الدولي والهلال الاحمر بعد اتهامهم بالتبعية لايران. ان هؤلاء المهجرين كانوا على شكل عوائل كاملة بضمنهم شيوخ واطفال ونساء وحوامل وحتى ذوي عاهات جسدية وعقلية. تمت التهجيرات تلك بصورة غير انسانية وبدون سابق انذار ، حيث اجبرت تلك العوائل على السير على الاقدام في البرد القارص والامطار والثلوج عبر المناطق الحدودية الى ايران دون ماء او طعام واستغرقت رحلات اغلبهم عدة ايام حيث توفي قسم منهم في الطريق وقسم قتلوا بسبب الالغام واخرون سلبهم قطاع الطرق.

غادر عدد من المهجرين ايران وطلبوا حق اللجوء في دول اوربا وبعض الدول الاخرى. اما القسم المتبقي في ايران فهم منتشرون في عدة مدن ايرانية وبالاخص المدن القريبة من الحدود العراقية.

كان هؤلاء وسط دمار الآلة الحربية خلال ثمان سنوات (سنوات الحرب العراقية – الإيرانية). قتل عدد منهم جراء القصف العراقي للمدن الإيرانية بالصواريخ والطائرات. أغلبية الباقون يعيشون في حالة الفقر بسبب عدم وجود الاعمال لهم وكثير منهم أصبحوا مسنين عاجزين عن كل شئ وينتظرون رحمة الله وصدقات المحسنين.

والمشكلة الأخرى هي ان إيران لاتعتبرهم لاجئين او مواطنين إيرانيين ، لذا لم يعطوهم أي نوع من الاجازة للعمل او حق البيع والشراء رسميا. اصدرت الحكومة الإيرانية لهم هوية تعريف شخصية تعرف بـ (الكارت الاخضر) يذكر فيها عبارة تقول بأن حامل البطاقة من (التبعية العراقية)! ولايجوز له استعمال البطاقة في المعاملات الرسمية من بيع وشراء واستملاك.

ان الامل الوحيد لهذه العوائل المهجرة هو معرفة مصير ابنانهم المحتجزين في العراق واطلاق سراحهم والعودة الى ديارهم واعمالهم ورد اعتبارهم في وطنهم الذي شردوا منه بدون ذنب او اتهام او محاكمة.

احتجاز الشباب والشابات من ابناء المواطنين العراقيين المهجرين بدأ منذ بداية التهجيريات في 1980/4/4 وشملت كافة المحافظات العراقية وبالاخص المحافظات الوسطى والجنوبية ومحافظة كركوك وقد قدر عدد المحتجزين خلال السنة اشهر الاولى بأكثر من 20000 (عشرون الف) وكان يزداد عددهم مع ازدياد اعداد هجرة مجموعات جديدة من العوائل الى ايران. الكثير من هؤلاء المحتجزين كانوا من العسكريين. علما بأن قانون الخدمة العسكرية العراقي ينص على انه لايجوز لغير عراقي الجنسية الانضمام للخدمة في الجيش العراقي!

هؤلاء الشباب العسكريين تم حجزهم في بادئ الامر في معسكرات الجيش العراقي التي كانوا يخدمون فيها. ومن ثم نقلوا الى سجن معسكر الحارثية الواقع غرب مدينة بغداد وبعد اسبوع تم نقلهم الى سجن رقم واحد في معسكر الرشيد الواقع جنوب مدينة بغداد. وبقوا هناك لعدة اشهر الى ان صدر قرار ينص على اطلاق سراح المحتجزين من اصول غير إيرانية. بعد شهر من ذلك صدر قرار اخر ينص على اطلاق سراح المحتجزين المسيحيين وان كانوا من اصول إيرانية. وبقي المسلمون في الحجز تحت تهمة التبعية الإيرانية. لقد زارهم مسؤولين عسكريين كبار في سجن رقم واحد في معسكر الرشيد وقالوا لهم (انكم اخوتنا وابنائنا وانتم محتجزين بسبب حرصنا عليكم وعدم اعطاء الفرصة للايرانيين للاختلاط بكم وغسل ادمتكم ضد وطنكم العراق .. وبعد فترة قصيرة سنطلق سراحكم فأنتم ضيوف هنا).

ومن ثم نقل المحتجزين الى سجن وزارة الدفاع في بغداد وامضوا هناك عدة اسابيع وتعرضوا للكثير من الاهانات. بعدها نقلوا الى مديرية الامن العامة في بغداد. وهناك ابغوا بالتهمة الرسمية الموجهة اليهم (وهي التبعية الإيرانية) وامروا بخلع ملابسهم العسكرية التي كانوا يرتدونها منذ حجزهم (وللان). ثم نقلوا الى سجن ابو غريب المركزي - قسم الاحكام الثقيلة - الواقع في منطقة ابو غريب شمال غربي مدينة بغداد. وخلال كل التنقلات بين السجون كان المحتجزين يجبرون على ملئ استمارات تحتوي على العديد من الاسئلة المتنوعة.

اما المدنيين فقد تم حجزهم مع عوائلهم في سجن الفضيلية الواقع في منطقة الفضيلية شرق مدينة بغداد ومركز التهجيريات القريب من ملعب الشعب الدولي الواقع في مدينة بغداد. كما حجزت مجموعات اخرى في بيوت المهجرين حيث تحولت الى سجون. وفي هذه السجون تم تفريق الشباب عن عوائلهم الى وبغتين ، الاولى هم ممن تتراوح اعمارهم بين 16 و 40 سنة قيدهم ونقلوهم الى مديرية امن بغداد والثانية التي تقل اعمارهم عن 16 سنة تم نقلهم الى سجن الاحداث الواقع شرق مدينة بغداد.

ماتبقى من العوائل ابقيت في هذه السجون المكتضة بالمهجرين والتي كانت تنعدم فيها الرعاية الصحية والتغذية المنتظمة بالاضافة الى عدم توفير الحليب لاطفالهم والتعرض اليومي للاهانات من قبل حراس السجون. حيث بقوا عدة اشهر على هذه الحالة حتى تم تهجيرهم الى ايران.

تم توزيع المحتجزين في سجن ابو غريب على قاطع (7) وملحقه وقاطع (8). كل قاطع كان يحتوي على (20) زنزانة مساحة كل منها بين 4 و 5 امتار مربعة وتحتوي على دورة مياه ولا توجد فيها نوافذ عدا فتحة صغيرة مفتوحة الى الخارج. صباح كل يوم يتم اخراج المحتجزين لمدة ساعتين الى الساحة التابعة لقاطعهم ولم تسمح الزيارات خلال الاشهر الاولى من الحجز.

في بداية الامر تم اطلاق سراح بعض المحتجزين من المدنيين وتم تهجيرهم الى ايران. استمرت هذه الحالة في تهجير المدنيين حتى حدث الاضراب الذي قام به المحتجزون في سجن ابو غريب والذي كان سببه احتجاجا على سوء معاملة احد المحتجزين المدعو (حسن حداد .. رحمه الله) فقد اصيب هذا الرجل بمرض في معدته ولم يسمح له بالذهاب الى المستشفى للعلاج حتى توفي في زنزانه في الساعة السادسة من مساء يوم 1981/4/30.

هذه الحادثة اشعلت الغضب والهيجان لدى بقية المحتجزين فاستطاعوا كسر الموانع الحديدية في زنزانتهم والخروج الى ممرات وساحة السجن وحصلت مواجهة عنيفة ودموية بين حرس السجن والمحتجزين. وطلب المحتجزين مقابلة احد كبار مسؤولي الحكومة العراقية لمعرفة مصيرهم. وفي الساعة الثانية من بعد منتصف الليل هبطت طائرة هليكوبتر وفيها قوات من الحرس الجمهوري مدججين بالاسلحة ومزودين بكاميرا الفيديو ثم ظهر برزان التكريتي اخ الرئيس العراقي صدام حسين وحاول تهدات المضربين الهانجين والتفاوض معهم. وقال (انا اتفهم حالتكم ونحن مستعدون لتحسين ظروف حجزكم وتلبية كافة طلباتكم عدا شينين: الاول لانرسلكم الى ايران لتلتحقوا بعوائلكم المهجرة والثاني انه لايمكن اطلاق سراحكم داخل العراق في الوقت الحاضر. اطلاق سراحكم متعلق بنهاية الحرب العراقية – الإيرانية ، فسيطلق سراحكم سرعان ماتنتهي الحرب. وان هذا القرار اتخذ من قبل اعلى سلطة في العراق). فأجابته المحتجزين (اننا لاثريد شئ منكم سوى اطلاق سراحنا واعادة حريتنا ، لاننا لسنا مجرمين ولا متهمين بأية تهمة. فاذا تعتبروننا عراقيين فاطلقوا سراحنا ونحن مستعدون للرجوع

للخدمة العسكرية والذهاب الى جبهات القتال للدفاع عن وطننا العراق. واذا اعتبرونا ايرانيين ارسلونا الى ايران كي نلتحق باهالينا).

ورد عليهم برزان التكريتي قانلا (هذا مطلب مستحيل) كما قال (انني ارغب بتوضيح نقطة واحدة فقط لكم وهي ان اراد احدكم ان يبقى حيا وان يرى اهله ثانية فعليه السكوت والعودة الى زنزانته. اما الذين لا يرجعون فسيموتون كالكلاب). وصاح المحتجزون (ان هذا القرار هو قمة الاضطهاد ونحن نرفضه). ثم امر برزان التكريتي حرسه بأرغام المحتجزين العودة الى زناناتهم باستخدام القوة. نفذ الحرس امر برزان التكريتي باستخدام الاسلحة النارية والغازات المسيلة للدموع كما تم قطع الماء والتيار الكهربائي. انتهى الامر عند الساعة الخامسة صباحا عند عودة المحتجزين الى زناناتهم بعد اصابة عدد منهم بجروح بليغة واصبحت حالتهم سيئة للغاية.

بعد هذه الحادثة اصبحت معاملة المحتجزين اكثر قساوة واقل انسانية فقد قللوا من اكلهم وقطعوا عنهم فترات الخروج للهواء الطلق كما اغلقت الفتحة الهوائية الصغيرة الموجودة في كل زنزانية.

واستمرت هذه الحالة حتى 1981/7/14 حيث جاء مسؤولو السجن واخذوا مجموعة من المحتجزين حسب قائمة اسماء بحجة انهم سوف يهجرون الى ايران وكان عدد هؤلاء بين 700 و 750 شخصا من ضمنهم اخي المدعو (جمال). الا ان هؤلاء لم يهجروا ولا يعرف مصيرهم سوى المسؤولين الكبار، صدام حسين وبرزان التكريتي، في الحكومة العراقية. اما السبب في انتقاء هؤلاء فهو تصور السلطات انهم كانوا وراء حادثة الاضراب التي تم ذكرها اعلاه.

بتاريخ 1981/8/12 سمحت السلطات للمتبقيين من اهالي واقرباء المحتجزين بزيارتهم في اليوم الثاني عشر من كل شهر. وفي اليوم التالي لكل زيارة كانت ادارة السجن تجبر المحتجزين على ملئ استمارة خاصة.

مع استمرار عمليات تهجير المواطنين العراقيين الى ايران استمر حجز الشباب في السجون العراقية. اما معاملة حراس السجن فكانت تسيئ اكثر كلما تقدمت القوات الايرانية في جبهات القتال.

استمرت هذه الحالة حتى تاريخ 1984/12/5 حيث تم نقل المحتجزين على شكل ثلاث مجموعات (كل مجموعة متكونة من 600 الى 700 شخص) الى سجن قلعة السلطان. هذه القلعة تقع على تل يبعد خمسة كيلومترات من سجن نكرة السلطان القديم وحوالي 160 كيلومتر من مدينة السماوة مركز محافظة المثنى. توجد قلعة مشابهة لهذه القلعة في منطقة سبيك قرب منطقة كلي علي بيك في محافظة اربيل. كانت الرحلة تبدأ في الصباح الباكر وتنتهي بعد منتصف الليل. السجن هذا يتكون من 16 قاعة مع 6 ملحقات وكان يودع في كل قاعة ما بين 100 و 120 شخص بينما يودع في كل ملحقة حوالي 30 شخص. قبل وصول المحتجزين الى سجن قلعة السلطان ابلغ حراس السجن بانهم سيستلمون مجموعة من السجناء الايرانيين وحذورا من الاختلاط بهم. ولكن عندما عرف حراس السجن الهوية الحقيقية لهؤلاء المحتجزين وانهم مواطنين عراقيين مثلهم اخذوا يعاملونهم معاملة حسنة وسمحوا لاقرباء واصدقاء المحتجزين بالزيارة. كان يسمح للمحتجزين باستلام الطعام والملابس وادوات للطبخ والرياضة واجهزة راديو وتلفزيون وكاميرات تصوير من الزائرين. فكانت حالتهم ومعاملتهم احسن بكثير من الوضع في سجن ابو غريب. كما زارهم محافظ المثنى آنذاك المدعو (مزهري عواد) وقال لهم (انكم اولادنا وقد حجزتم هنا لاسباب امنية فلا تعتبروا انفسكم سجناء).

ثم استمر نقل محتجزين آخرين من سجون المحافظات الاخرى وسجن الفضيلية وسجن الاحداث الى سجن قلعة السلطان. وكان بين هؤلاء المحتجزين شخص من اصل هندي ومحتجز اخر يدعى (قاسم) وهو من مدينة القاسم في محافظة بابل والغريب ان هذا الشخص تم حجزه بالرغم من انه فقد اطرافه الاربعة ولسانه.

خلال شهر تشرين الاول من عام 1985 صدر قرار حكومي حول المحتجزين في سجن قلعة السلطان ابلاغهم به معاون مدير الامن العامة للشؤون السياسية المدعو (المقدم ابو سيف) حيث قال لهم (بمكرمة من السيد الرئيس صدام حسين سيطلق سراح كل محتجز له اب او ام او اخ او اخت غير مهجرين او زوجة على ذمته غير مطلقة ولا مهجرة او اخ شهيد في الحرب وعليه اثبات ذلك بالوثائق الرسمية والشهود وعندها سيضمنه العفو ويطلق سراحه).

وبناء على ذلك فقد سلموا المحتجزين الاستمارات المطلوبة لملئها حيث يجري بعد ذلك التحقيق معهم. وفي اوانل عام 1986 بدأوا بنقل مجموعات من المحتجزين من سجن قلعة السلطان بعد ان زودوهم بملابس الجيش الشعبي. وكانت كل مجموعة تتكون من 50 الى 100 شخص وعلى شكل دوري وشهري حيث تم عزلهم ونقلهم الى جهات غير معلومة. حيث كانوا يقسمون كل مجموعة الى مجموعات صغيرة ويرسلونهم الى سجون مديريات امن المحافظات في الحلة والديوانية والنجف (في منطقة ابو صخير) والرمادي وكربلاء وتكريت والسماوة وبعضهم ارسل الى القاعدة الجوية في الحبانة ومعسكر النهروان (قرب جسر ديالى) للتدريب العسكري المكثف. بينما نقلت مجموعات اخرى الى جبهات الحرب مع ايران في مناطق العمارة والفوا وكذلك الى العمادية وزاخو.

اما الذين اطلق سراحهم بعد سنين طويلة من الحجز في سجون مديريات امن المحافظات المذكورة اعلاه وفي سجن مديريةية امن بغداد (تحت الارض) وفي سجن الفضيلية وسجن ابو غريب المركزي فقد حاولت السلطات اغرائهم وزودوا لكل محتجز برقمي هاتف لاستخدامها عندما يتعرضون لاي تحقيق عند الخروج. وعند اطلاق سراحهم اعطي لهم صور صدام حسين وامروا بان يظهروا بمظهر الفرحة امام كاميرات التلفزيون على قرار العفو ومكرمة السيد الرئيس.

منذ ابتداء خروج المجموعات الاولى من سجن قلعة السلطان في بداية عام 1986 وحتى بداية عام 1989 اطلق سراح حوالي (650) محتجز فقط من الذين شملهم قرار العفو بينما نقل بقية المحتجزين في سجن قلعة السلطان الى جهات مجهولة ولحد الان لا يعرف مصيرهم.

لقد مضى 22 عاما على حجز هؤلاء الشباب وهم ليسوا بأسرى حرب او معارضين سياسيين او مجرمين وقد ذاقوا كل الوان التعذيب النفسي والجسدي بالاضافة الى ماعناه ويعانيه ذوي هؤلاء المحتجزين وبالاخص ابانهم وامهاتهم الذين لايزالون يأملون اطلاق سراح ابنانهم او حتى معرفة اي خبر عنهم او تبادل الرسائل معهم. لقد مات الكثير من الاباء والامهات وكانت امنهم الوحيدة هي اللقاء بأبنائهم.

الحرب العراقية – الايرانية انتهت في شهر آب عام 1988 وتم تبادل اسرى الحرب بين البلدين ولايزال التبادل مستمر. حرب الخليج الثانية انتهت في شهر شباط عام 1991 وتم اطلاق سراح الرهائن الغربيين وبعض المحتجزين الكويتيين .. والسؤال هو لماذا لا يطلق سراح الشباب العراقيين المحتجزين لحد الان؟ لقد وعدتهم الحكومة العراقية واقسمت لهم بأنه سيتم اطلاق سراحهم حال انتهاء الحرب العراقية – الايرانية ولم تف بوعدنا. نحن نكرر ونذكر ونطالب الكشف عن مصير المختفين منهم. عند ارسال الوساطة لبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة وبرزان التكريتي فأنهم امتنعوا الحديث عن هذه القضية وقالوا (الرئيس صدام حسين هو الشخص الوحيد الذي يستطيع اتخاذ قرار في هذا الصدد).

المعلومات المذكورة اعلاه تم جمعها بعد سنين من المتابعة والبحث عن مصير هؤلاء الشباب وقد توضحت الصورة بعد لقائنا بخمسة من الشباب المحتجزين سابقا وكذلك من بعض المحتجزين الذين اطلق سراحهم في الاشهر الاولى من بداية الحجز أي اواسط عام 1980. كما جمعت المعلومات من المنات من عوائل المحتجزين والوثائق والصور التي ارسلوها لنا. ولولا مشاركتهم وابداء استعدادهم للعمل والتضحية لما استطعنا معرفة تفاصيل هذه القضية المصرية وبهذه الدرجة من الوضوح.

لذا نطلب من هذه المحكمة الخاصة لمحاكمة صدام وباقي المتهمين بمطالبة صدام وباقي المتهمين، خاصة برزان التكريتي وطه الجزراوي، بالكشف عن مصير المحتجزين واماكن مقابرهم الجماعية.

منذ تأسيس لجنة اطلاق سراح الرهائن والموقوفين في العراق بتاريخ 1993/6/22 في بريطانيا ولحد الان اجتازت اللجنة عدة عوائق ووصلت الى مراحل متقدمة في عملها. وبعد اجراء اتصالات مكثفة تمكنت اللجنة من افهام منظمات وشخصيات انسانية في بريطانيا واوربا والعمل بشكل جاد وهادف في هذه القضية الانسانية.

من الاطراف الذين اتصلت بهم اللجنة:

- اعضاء في البرلمان البريطاني من احزاب العمل والاحرار الديمقراطي والوطني الاسكتلندي
- مجلس اللوردات البريطاني
- اتحاد نقابات العمال في اسكتلندا
- لجنة حقوق الانسان في البرلمان الاوربي ولجنة حقوق الانسان في البرلمان السويدي
- ثلاث لجان لحقوق الانسان في هيئة الامم المتحدة – جنيف
- الصليب الاحمر البريطاني والصليب الاحمر السويدي
- منظمة العفو الدولية في لندن
- سفارة دولة الكويت في لندن
- الشيخ سالم الصباح
- اللجنة الكويتية لاطلاق سراح الاسرى الكويتيين التي ابدت استعدادها في البداية للتعاون معنا ولكن بعد ذلك وللأسف الشديد لم تبدي اي اهتمام او مشاركة معنا في هذه القضية الانسانية.

بعد الاتصالات المكثفة مع مكتب السيد فاندريشتويل (المسؤول السابق) في قسم حقوق الانسان التابع لهيئة الامم المتحدة في جنيف والمكتبيين الاخرين لحقوق الانسان الملحق لهيئة الامم المتحدة فقد طلبوا منا اسماء المحتجزين. ففي 1996/2/18 ارسلت اللجنة القوائم والاثباتات بأسماء (935) محتجزا الى:

Human Rights Officer, Special Procedures

United Nations Office Center for Human Rights – Geneva

وبعدها اكدوا لنا هاتفيا بأستلام القوائم والاثباتات. وارسلنا لهم القوائم مرة اخرى بعدما اعتذروا عن فقدان الملفات والقوائم الاولى ولكن منذ ذلك الوقت ولحد الان لاتوجد اية اخبار منهم بالرغم من مراسلتنا لهم منذ ذلك الوقت ولحد الان!! كذلك منظمة العفو فبعد عدة لقاءات واجتماعات معهم (في بداية الامر كانوا لايعطوننا الفرصة للقاء بهم ولكن بعد سنين من المحاولات فقد نجحنا بالقاء بهم في مركزهم الرئيسي في لندن) وافقوا على عمل برنامج عمل معنا للاعلان والمطالبة بهذه القضية وتنظيم مقابلات مع العوائل المهجرة وقسم من الشباب الذين كانوا محتجزين سابقا في العراق ويقومون حاليا في اوربا. ولكن عندما جاء وقت التنفيذ في شهر تشرين الاول من عام 1995 فقد تبين ان الموظفين الذين من المفروض ان يعملوا بهذه القضية قد نقلوا والموظفين الجدد لم يبداوا اي استعداد للتعاون معنا او تنفيذ برنامج العمل.

اما بالنسبة للصليب الاحمر البريطاني والعالمي في اوربا ، فبعد عدة لقاءات مع كبار مسؤولي الصليب الاحمر طلبنا منهم التدخل والتوسط لدى الحكومة العراقية لمعرفة مصير المحتجزين فابلغونا رسميا بانهم لا يستطيعون العمل بهذه القضية لانها ليست من قرارات او صلاحيات الصليب الاحمر الدولي في التوسط للافراج عن المحتجزين. وسألناهم فيما اذا كانت لديهم الصلاحيات للذهاب الى العراق وزيارة المحتجزين الغربيين في العراق اثناء حرب الخليج الثانية والتوسط عند الحكومة العراقية واطلاق سراحهم!!

في مؤتمر عام لمنظمات حقوق الانسان في اوربا والذي انعقد في لندن في شهر ايلول من عام 1989 والذي حضرته شخصيا باسم المحتجزين العراقيين وشرحت لهم قضية الشباب العراقيين المحتجزين وطلبت منهم التدخل لمساعدتنا في هذه القضية فكان جواب رئيس المؤتمر والذي كان ممثل بريطانيا لحقوق الانسان في منظمة حقوق الانسان التابع لهيئة الامم المتحدة في جنيف آنذاك (نحن نستطيع العمل والتدخل في كافة قضايا حقوق الانسان التي تأتي اليها من كافة اقطار العالم ، ماعدا القضايا التي تتعلق بحقوق الانسان في العراق ، فنحن لانستطيع عمل أي شيء).

اما بالنسبة للمنظمات الانسانية والسياسية العربية والاسلامية ومن ضمنها جامعة الدول العربية وكافة الدول العربية والاسلامية وكذلك الهند وكوريا والصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية فأنها لم تستجيب ابدأ لاي رسالة او طلب من قبل هذه اللجنة بالرغم من مراسلتنا لها عدة مرات.

لقد استنتجت اللجنة بعد اتصالها بذوي المحتجزين وملئ الاستمارات المتعلقة بحجزهم وبعد الاتصال بعدد من الشباب المحتجزين سابقا ان عدد المحتجزين في العراق يزيد على (4000) شخص ولدى اللجنة معلومات وتفاصيل كافية عن 935 محتجز ، من ضمنهم (470) من الاكراد الفيليين ، منهم (5) شابات و (17) طفلا.

فالرجاء مشاركتنا في هذه المهمة الانسانية من المقترحات والوثائق والمعلومات المهمة المتوفرة عند المسؤولين العراقيين وخصوصا عن مصير المحتجزين واماكن حجزهم والدعم لخدمة هذه القضية المصيرية لاهالي المحتجزين. فالرجاء الاتصال بنا على العناوين المذكورة ادناه ، ومن الله العون.

الدكتور كمال قيتولي

عن لجنة اطلاق سراح الرهائن والمحتجزين في العراق

24 تموز 2004

**The Committee for the
Release of Hostages and Detainees in Iraq
P. O. Box 3713
Glasgow G41 3WG
Scotland
U.K.**

e-mail: iraqi_hostages@hotmail.com

Internet: www.9neesan.com/iraqihostages/